ملخص الاطروحة

من الواضـــح ان موضـــوع البحث في تســـوية المنازعات لدى المركز الدولي لتســـوية منازعات الاســتثمار بين الدول ورعايا دول اخرى لســنة 1965 (اتفاقية الاكســيد – اتفاقية واشنطن), في جانبه القانوني بشكل عام، وفي جانبه السياسي بشكل خاص، له من الاهمية في دراســـته في ظل العلاقات الدولية لأطراف النزاع والامكانيات التي تتمتع بها تلك الدول من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وعلى الاخص بين دول الشمال ودول الجنوب, وما تتوفر لدول الشـمال من امكانيات القوة والنفوذ في القرار السـياسـي، اضـافة الى فاعليتها في البنك الدولي والتي تنبع من ارتفاع نســبة مســـاهماتها المالية في البنك الدولي للأنشـــاء والتعمير, جعل للعامل السـياسـي دورا هاما في مراحل تسـوية تلك المنازعات امام المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار .

ان القارئ للبحث ســـيجد للوهلة الاولى ان البحث وكأنه قد اســـهب في المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار في جانبه القانوني، وهذا فعلا، اذ ان الرابطة التي تربط الدول او اجهزتها بالمسـتثمر الاجنبي يغلب ان تكون جدائله خليطا من القانون والسـياسـة والاقتصـاد, وبالتالي كان لزاما ان تتم الاحاطة بالاعتبارات القانونية التي تغلف اصل النزاع، اضـافة الى ان قانون العلاقات الدولية وثيق الصلة بعلم السياسة الذي يدرس في مجال النظريات السياسية والنظم السياسية والعلاقات السياسية بين الدول المختلفة, من جهة ثانية، لنصل من خلال ذلك الى الاعتبارات السياسـة المؤثرة في تسوية المنازعات لدى المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار.

لقد اعتمدت الاطروحة على اكثر من منهج، نظراً لتعدد المداخل عند دراسـة تأثير العامل السياسي على تسوية منازعات الاستثمار لدى الاكسيد ICSID، ليكون لها الدور الايجابي في اغناء مضـــامين البحث، فكانت اهم تلك المناهج التي بنى عليها البحث هي المنهج التاريخي عند البحث في مرحلة ما قبل اتفاقية المركز الدولي لتســـوية منازعات الاســـتثمار ونشـــأة الاتفاقية، والمنهج القانوني لبيان مدى تطبيق احكام اتفاقية المركز الدولي لتســـوية منازعات الاستثمار لسنة 1965، واخيراً المنهج التحليلي النظمي لتحليل احكام قضايا التحكيم سياسيا .

اما هيكلية البحث ، فقد انتظم البحث الموسوم بـــ ((تأثير العامل السياسي على تسوية منازعات الاستثمار لدى الاكسيد (ICSID)) في اربع فصول ، علاوة عن مقدمة وخاتمة، خصص الفصل الأول في البحث في العلاقة بين التحكيم والاستثمار الاجنبي وبحث في مبحثه الاول في مفهوم الاســـتثمار الاجنبي ، اما المبحث الثاني فكان البحث في العقود الدولية، في حين تطرق المبحث الثالث حول التحكيم في عقود الدولة، في حين تناول الفصل الثاني سيادة الدول في ظل تنفيذ احكام التحكيم الاجنبية ، وتوزع على ثلاث مباحث ، الاول كان في تنفيذ احكام التحكيم وقد تطرق الى بطلان حكم التحكيم، واختصــاص القضــاء في تنفيذ احكام حكم التحكيم، اما المبحث الثاني فتطرق الى سـيادة الدولة في ظل تنفيذ اتفاقية نيويورك للاعتراف وتنفيذ احكام التحكيم الاجنبية، من حيث موقف الاتفاقيات الدولية من حصانة الدولة ضد تنفيذ احكام التحكيم الاجنبية، ثم حالات رفض تنفيذ احكام التحكيم الاجنبية، وفي المبحث الثالث كان سـيادة الدولة في ظل تنفيذ احكام التحكيم الباطلة من خلال الوقوف على اسـباب ظهور تنفيذ الاحكام الباطلة وفقا الاتفاقيات الدولية ومن ثم بيان الاتجاه المؤيد لها، اما الفصـل الثالث كان حول المركز الدولي لتسـوية منازعات الاسـتثمار وسـيادة الدول، فتطرق المبحث الأول في تأثير الاسـتثمارات الاجنبية على السـيادة الدائمة على المصــادر الطبيعية بدءاً من القرار 626 لسنة 1952 ثم القرار المرقم 1314 والصـادر في 1958/12/12, وصـولاً لقرار الامم المتحدة المرقم 1802 في 14/ 12/ 1962, اما المبحث الثاني تطرق الى البنك الدولي ودوره في ابرام اتفاقية واشنطن لسنة 1965, من خلال البحث في البنك الدولي وفي الانضـمام الى اتفاقية المركز الدولي ودراسـة حالة انضـمام العراق الى اتفاقية الاكسـيد و اتفاقية نيويورك، في حين كان المبحث الثالث حول ســـيادة الدولة في ظل تنفيذ الاحكام وفقا لاتفاقية المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار من امكانية الطعن بحكم التحكيم من قبل الدولة المضيفة و تنفيذ حكم التحكيم من قبلها وضـمانات التنفيذ لصــالح المسـتثمر الاجنبي، اما الفصـل الرابع والاخير, كان حول الدور السياسـي واثره في تطبيق القانون الوجب التطبيق وتطرق المبحث الاول الى تطبيق القانون الواجب التطبيق للدولة المضـــيفة في المبحث الاول من حيث تحديد القانون الواجب التطبيق اســـتنادا الى ارادة الاطراف و تطبيق قانون الدولة المتعاقدة وفي المبحث الثني كان في تدويل عقود الاســـتثمار من خلال تطبيق القانون الذاتي للعقد او من

خلال القانون الدولي او من خلال قواعد التجارة الدولية, اما المبحث الثالث والاخير فكان في اسباب تدويل عقود الاستثمار.

وكانت الخاتمة تحمل أهم ما توصــل اليه الباحث من الاســتنتاجات والتوصــيات ليختم به البحث .